ومنها ما هو لازم له . وعلى أنا قد قلنا في ذلك ودللنا به على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه : أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره وهذه حال محصوله .

وليس لقائل أن يدّعي أن تِلِقّامة وتلعّابة في الأصل المرّة الواحدة ثم وصف بها على حدّ ما يقال في المصدر (يوصف به) نحو قول ا سبحانه : (إن أصْبَحَ ماؤكم غَوْرا) أي غائرا ونحو قولها : .

(فإنما هي إقبالُ وإدبار ...) .

وما كان مثله من قِبل أن مَن وَصَف بالمصدر فقال : هذا رجل زَوْر وصَوم ونحو ذلك فإنما ساغ ذلك له لأنه أراد المبالغة وأن يجعله هو نفس الحَدَث لكثرة ذلك منه والمرة الواحدة هي أقلّ القليل من ذلك الفعل فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة فيأتي لذلك بلفظ غاية القلّة . ولذلك لم يجيزوا : زيد إقبالة وإدبارة قياسا على زيد إقبال وإدبار . فعلى هذا لا يجوز أن يكون قولهم : تِلِقّامة على حدّ قولك : هذا رجل صوم . لكن الهاء فيه كالهاء في عَلاّمة ونسّابة للمبالغة . وإذا كان كذلك فإنه قد (كاد يفارق) مذهب الصفة ألا ترى أنّ من شرط الصفة أن تطابق موصوفها في تذكيره وتأنيثه فوصف المذكر بالمؤنث ووصف المونث بالمذكر ليس متمكنا في الوصف تمكّن وصف المؤنّث بالمؤنّث والمذكّر بالمذكّر . فقولك إذًا : هذا رجل عليم أمكن في الوصف من قولك : هذا رجل